



التنمية الطبية

المجلة التونسية للاقتصاد الإسلامي

العدد السادس السنة الثانية 2017 م 1438 هـ

مجلة علمية



الفهرس

المنوال التتموي التونسي: أسباب التعثر
وسبل الإقلاع

الوقف : نظرة مقاصدية

اقتصاد الحلال

الغذاء الصحي = غذاء اقتصادي

L'INNOVATION FINANCIERE ISLAMIQUE : UN LEVIER
EFFICACE POUR FAIRE FACE AUX CRISES FINANCIERES

فتاوى المجلة

أخبار المجلة

موقع الواب: www.astecis.org



مجلة علمية تصدها الجمعية التونسية
للاقتصاد الإسلامي كل ثلاثة أشهر
تهدف إلى تطوير و تفعيل الاقتصاد
الإسلامي والمالية الإسلامية في ضوء
التنمية الطيبة خاصة بتونس و الوطن
العربي و الإسلامي

العنوان: شارع مجيدة بوليلة عمارة سيتي سنتر مدرج د الطابق 2 شقة

عدد6 صفاقس

الهاتف: 74418081-الفاكس:74418181

البريد الإلكتروني: astecis3211@gmail.com

موقع التواصل الاجتماعي: www.facebook.com/astecis

أسرة وهيئة التحرير

المشرف العام: الدكتور. رضا سعد الله

رئيس التحرير: : الأستاذ. الحبيب غربال

سكرتيرة التحرير: عبير الخراط

مراجعة لغوية: الأستاذ. عبد السلام حمزة

تصميم : أيمن العائدي

تنسيق إداري: سلمى ناجي



المنوال التنموي التونسي : أسباب التعثر وسبل الإقلاع

التنمية
الطبية



د. محمد النوريد

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

ألقى الدكتور محمد النوري محاضرة حول المنوال التنموي يوم الأربعاء 26 افريل 2017 بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية برادس تطرق فيها إلى طرح أهم إشكاليات التنمية بتونس والحلول المناسبة لها بأسلوب مختصر مفيد .

سؤال التنمية؟

تساءل الدكتور: لماذا تفشل الدول؟ لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟

كيف نحقق الاقتصاد الايجابي والحياة الطيبة؟ كما تساءل عن معيقات التنمية التي تتصل بالجهل والعلم الناقص وفساد الأخلاق والتنكر للتراث حيث ضاع الإسلام بين فئتين : الجامدين والجاحدين.

وبين أن عوامل النمو(العمران البشري) عند ابن خلدون تتعلق بالعامل الثقافي (الدين بصورة عامة) ورأس المال البشري في إشارة للتعليم والعدالة الاجتماعية مستشهدا بقول العلامة ابن خلدون:

- العلم والتعليم أمران أساسيان في العمران مرتبطان به إيجابًا وسلبًا، فحيث يزدهر العمران تكاد تكون سوق العلم ناقصة، فإذا لم يتوفر العلم في المجتمع صارت الرحلة في طلبه أمرًا ضروريًا، ومن ثم فحيث يزدهر العلم يرقى العمران، والعكس صحيح

تطرق الدكتور إلى نموذج اقتصاد السوق الليبرالي مبينا فشله والذي يعتمد على :

- الخصخصة والتفويت في القطاع العام(الدولة الصفرية)
- تحرير الاستثمار الأجنبي
- تخفيض عجز الميزانية العامة عبر إلغاء الدعم
- تحرير التجارة الخارجية
- التحرير المالي عبر تحرير سعر الصرف وإلغاء القيود على انتقال الأموال
- كما تطرق إلى نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي مبينا محدوديته والذي يعتمد على
- إقرار اللامركزية في صنع القرار داخل السلطة الإدارية، واضطلاع السوق بدور رئيسي في التخطيط.
- التحول إلى اقتصاد السوق مع الاحتفاظ بالتخطيط الشامل والدور المركزي للدولة والسير خطوة خطوة.
- التحول نحو اقتصاد السوق من خلال الأخذ بأليات الاقتصاد الكلي وفق نموذج رأسمالية الدولة.
- ظهور القطاع الخاص والنمو القوي للقطاع غير الحكومي بجانب المؤسسات المملوكة للدولة.

وفي إشارة إلى النموذج الذي يحقق الاقتصاد الايجابي والحياة الطيبة عرض :

نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي

والذي يعتمد على :

- السوق(القطاع الخاص)والدولة(القطاع العام) والمجتمع(القطاع التضامني).

والذي يحقق :



• الحرية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي وكرامة الإنسان والمسؤولية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون واحترام النظام .

ولدراسة التجارب الناجحة خص بالتحليل الدول الآتية لأخذ العبرة والاستفادة الايجابية لتطبيقها على واقعا التونسي بالملائمة الموضوعية:

كوريا الجنوبية

- دور الدولة في التخطيط الاستراتيجي.
- التركيز على الشركات العملاقة
- الاستثمار في التعليم والاقتصاد المبني على المعرفة ضمن رؤية إستراتيجية عنوانها " بناء وطن متقدم من الدرجة الأولى".
- سيادة القرار الاقتصادي :كوريا لم تلتزم كثيرا بتوصيات الصندوق واختارت سياسة انتقائية في تنفيذ تلك التوصيات.

سنغافورا

- مقاومة الفساد عبر سياسة من اعلي إلى أسفل.
- الحرص على قيم المجتمع وهويته الثقافية.
- فرض سيادة القانون على الجميع.
- الاعتماد أساسا على الذات مع الانفتاح على الخارج.
- بناء الإنسان المنتج عبر تطوير منظومة تعليمية عالمية راقية.
- توفير بيئة مؤسسية فاعلة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ماليزيا

- السلم المجتمعي الذي يقوم على الوحدة والتنوع.
- مكافحة الفساد.

- الاهتمام بالموارد البشرية.
- تحقيق الرفاهية لجميع المواطنين .

البرازيل

- النموذج الفيدرالي والرافعة الاقتصادية.
- الاهتمام برأس المال البشري.
- الانفتاح الاستراتيجي (دولالبريكس) BRICS .
- برامج للإعانة الاجتماعية المباشرة.
- الجمع بين منهج الاعتماد على الذات والانفتاح الخارجي وعدم التقيد بتوصيات صندوق النقد الدولي.

تركيا

- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي.
- الحوكمة الرشيدة و محاربة الفساد.
- نظام المساعدات الاجتماعية.
- الملائمة بين الهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية.
- الإصلاحات الاقتصادية.

خصائص المنوال التونسي الحالي :

- انطلاقاً من تشخيص الواقع التونسي الحالي خاصة بعد الثورة تبرز الخصائص التالية.
- هشاشة النمو و ضعف الإنتاجية ومحدودية القيمة الاقتصادية المضافة.
- بنية اقتصادية غير ملائمة من ناحية التخصص والاندماج في السوق العالمية.
- رأسمالية الزمالة وضعف الاندماج القطاعي.

• غياب الملائمة بين التكوين وسوق الشغل.

• غياب مقومات الحوكمة الرشيدة و استشراف الفساد والمحسوبية وهدر الثروة واتساع دائرة القطاع الموازي غير المنظم.

• عدم التوازن بين الجهات و غياب العدالة الاجتماعية بين الفئات.

• الاعتماد المتزايد على الخارج والإفراط في الديون.

رؤية جديدة لمنوال تنموي جديد

اقتصاد السوق الاجتماعي: سبيل الإقلاع

للاستنتاج معالم المنوال المطلوب يجب تحديد الموجهات العامة وذلك بضبط :

• الرؤية الإستراتيجية و المنظومة القيمية والثوابت الوطنية وخصوصيات المجتمع ودروس التجارب الناجحة.

• الخيارات الأساسية لدور القطاع الخاص و دور الدولة ودور القطاع العام ودور المجتمع (القطاع الأهلي) والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• السياسات الكبرى التي تتعلق بالسياسة المالية و السياسة النقدية والسياسة الفلاحية والسياسة الصناعية والسياسة الخدماتية

شروط النجاح

• اشاعة ثقافة الطموح بشكل عام وثقافة العمل بشكل خاص.

• الوعي بالصعوبات المحتملة والاستعداد من الجميع للتضحية.

• توسيع الشراكات مع القوى الاقتصادية الصاعدة دون استثناء.

• إعلان الحرب على الفساد بكل جدية وجرأة ومسؤولية.

• مقاومة التهريب وكل ما يدور في فلك القطاع الموازي.



الحبيب غربال : باحث اقتصادي

لوقف مقاصد متعددة دينية واجتماعية وصحية وعلمية، وهو كأحد أحكام الشريعة الإسلامية يرتبط إلى حد كبير مع الخطاب القرآني العالمي، الذي تظهر أهميته في ضوء التعاليم الكلية، والتي تدور في محاور إنسانية شاملة واسعة (يا بني آدم)، (يا أيها الناس)، ولعل من أهم ما يميز الوقف أنه أداة تكميلية لمدخلات البر والإحسان إلى جانب الزكاة وغيرها من أدوات التكافل الاجتماعي.

وقد عرّف الفقهاء الوقف عدة تعريفات متقاربة، بالنظر إلى جوهر حقيقة الوقف وهي تحبّيس العين على وجه من وجوه الخير، وهو ما ذهب إليه الحنابلة في تعريفهم للوقف بأنه تحبّيس الأصل وتسييل المنفعة.

وترتب المقاصد بالحفاظ على الكليات الخمسة (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.) حسب الفقهاء من بينهم الشاطبي إلى ثلاث مراتب : مرتبة ضرورية تتعلق بالحفاظ على أصل الكليات الخمس، ومرتبة حاجية تتعلق بجلب معاني التيسير والرفق للكليات الخمس، ومرتبة تحسينية تتعلق بجلب معاني التزيين والجمال للكليات الخمس.

وكمثال لهذا نقول إن حفظ الدين على ثلاثة مراتب: الضروري منه وهو بناء المساجد، والحاجي منه وهو إصلاح المساجد وتعيين المؤذنين وغيرهم، أما التحسيني فهو فرشها بالسجاد وطلاء جدرانها. ومن خلال المثال يتضح أن حفظ الدين له مراتب فبناء المساجد مقصد ضروري لحفظ الدين لا بدّ منه، يليه إصلاح المساجد وتعيين المؤذنين والوقف لهم وهو حاجي، ثم تزيين المساجد وفرشها وهو تحسيني.

و بالرجوع إلى ضبط مقاصد الشريعة في الاقتصاد المتعلقة بالوقف في كتاب اقتصاد المقاصد في ضوء الشريعة سوف نبين تحقيق نظام الوقف لهذه المقاصد:

إن انطلاق عملية الوقف بطبيعتها تقع بدافع إيماني إنساني لتحقيق مصلحة معتبرة لفائدة المجموعة فهي بالضرورة تقدم خدمة يثاب عليها فاعلها فهي بطبيعتها طيبة نفعية حلال بوسائل مفيدة تتطابق مع الشرع بالضرورة. فلا يمكن أن نتصور أن يحبس متبرع مالا بنشاط يحرمه الشرع كمصنع خمر أو نحو ذلك بقرض ربوي لفائدة ملهى ليلي. كما أن تمويل المدارس والكليات والمستشفيات ومراكز العلم من أموال الوقف يعتبر بمثابة استثمار في رأس المال البشري، والذي لا يقل أهمية عن الاستثمار في الرأس المال المادي.

2 - تحقيق الوقف لمقصد الأعمار:

يساعد الوقف في تحسين البنية التحتية للاقتصاد مثل إنشاء الطرق وبناء الجسور... إلخ، وتهيئة هذه البنية يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية.

3 - تحقيق الوقف لمقصد العدل:

يعمل الوقف على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات مما يؤدي إلى عدم حبسها بأيدي محدودة العدل فيها: حيث منعت الشريعة أن يكون المال دولة بين الأغنياء.

4 - تحقيق الوقف لمقصد المصلحة:

إنّ الأوقاف وإدارتها يمكنها أن تملك من المرونة الإدارية والاجتماعية ما لا تملكه الإجراءات الحكومية الرسمية، وهذه المرونة هي ما تحتاجه برامج الرعاية الاجتماعية بشكل عام بعيداً عن الجمود الروتيني والأنظمة المعقدة.

إن المشاركة بالوقف من قبل الأثرياء يعمل على تقليل الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، وذلك يؤدي إلى تخفيف العجز في الموازنة العامة.

يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم، وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات وبالتالي يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية.



عدُّ الأكلُ الصحيّ جزءاً هاماً من الحفاظ على الصّحة الجيّدة، ويمكن أن يساعد الفردَ على الشعور بالعافية. وهو ليس بالأمر الصّعب، فمن خلال بعض النّصائح البسيطة يمكن للشخص أن يبدأ بنظام غذائي صحيّ.

هناك مدخلان رئيسيان للنظام الغذائي الصحيّ:

1. تناول ما يكفي من السّعرات الحراريّة للنّشاط الذي يقوم به الشخص وطبيعة مُجريات حياته، بحيث يحقّق التوازن ما بين الطاقة التي يستهلكها أو يستعملها وتلك التي يحصل عليه؛ فإذا كان الشخص يأكل كثيراً، عندئذٍ سيُصاب بالسّمنة أو البدانة أو زيادة الوزن. أمّا إذا كان يأكل قليلاً، فسينقص وزنه.

يحتاج الرجل إلى 2500 سعرة حراريّة وسطيّاً في اليوم، بينما تحتاج المرأة إلى 2000 سعرة حراريّة وسطيّاً. ونقصد بمصطلح "وسطيّاً"، أي الشخص الذي يقوم بأعمال مألوّفة خلال اليوم، حيث لا ينطبق ذلك على الأعمال المجهدة والرّياضيين النّشيطين والمرأة الحامل ... إلخ، حيث تختلف حاجة الإنسان إلى السّعرات الحراريّة حسب العمر والجنس وحالة النّشاط لديه، فضلاً عن عوامل أخرى.

والسُعرة الحرارية Calorie هي وحدة الطاقة في الطعام أو الشراب، وتمثل الطاقة اللازمة لرفع درجة حرارة كيلو غرام واحد من الماء بمقدار درجة مئوية واحدة.

2. تناول طيفٍ واسعٍ من الأطعمة لضمان الحصول على غذاءٍ متوازنٍ وعلى تزويد الجسم بجميع العناصر المغذية التي يحتاج إليها. ولكن مع الاعتدال في كمية ما يتناوله الشخص من الطعام، وتجنب الإفراط في الأكل.

تتضمن النصائح العملية التالية على القواعد الأساسية للأكل الصحي، ويمكن من خلالها أن يجعل الشخص خياراته الغذائية أكثر منفعةً لصحته:

تعتمد الوجبات الرئيسية على الأطعمة النشوية، مثل الخبز (في مجتمعاتنا العربية بشكلٍ خاص) والحبوب (الأرز والشعير والذرة والشوفان والحنطة ... إلخ) والبطاطس. ولكن يُفضل الاعتماد على الأنواع ذات الحبوب الكاملة ما أمكن ذلك، فهي تحتوي على الألياف، وتحول دون الإمساك ومشاكله وتُطيل شعور الإنسان بالشبع.

يعتقد بعض الناس أنّ الأطعمة النشوية تسبب السمنة؛ ولكن بمقارنة غرام من النشويات مع غرام من الدهون، نلاحظ أنّ غرام الدهون يحتوي ضعفي ما يحتويه غرام النشويات من السعرات الحرارية. ولكن عندما تجري إزالة القشرة من الحبوب وتنقيتها من غلافها، تقل قيمتها الغذائية وتنقص بعض المعادن والفيتامينات الموجودة فيها، مثل الاعتماد على الخبز الأبيض في الطعام وعلى الدقيق المكرر، فضلاً عن قلة الألياف التي تعد ذات فائدة كبيرة للجهاز الهضمي. ومع ذلك، فإنّ الإكثار من تناول النشويات قد يؤدي إلى السمنة.

الإكثار من الفواكه والخضروات، حيث يُوصى بتناول خمس قطع أو أجزاء من الأشكال المختلفة لها في اليوم، وتعادل القطعة أو الجزء حوالي 100 غرام (مثلاً، 100 غرام من البطيخ، ثلاث أو أربع حبات من المشمش، كوب من عصير الطماطم، 80 غراماً من الجزر، 90 غراماً من الملفوف أو القرنبيط، كوب صغير من توت العليق، ... إلخ). ويعدّ كوب من عصير الفواكه الطبيعي غير المحلّى جزءاً من هذه الأجزاء، وينطبق الشيء نفسه على الخضروات المطبوخة في كوب واحد. ويمكن أن تكون قطعة من الموز حصّة على طعام الإفطار. ولتسهيل الأمور نذكر مقادير الحصص من مختلف الأطعمة كما يلي:

- ✚ حصّة من الحبوب تعادل كوباً منها.
- ✚ حصّة من الفواكه تعادل نصف موزة أو تفاحة متوسطة أو 15 حبة من التين
- ✚ حصّة من الخضروات تعادل جزرة كاملة.
- ✚ حصّة من الألبان تعادل كوب حليب.
- ✚ حصّة من اللحم تُعادل ربع صدر دجاجة أو قبضة يد كاملة في الوجبة.

الإكثار من السمك كمصدرٍ جيّد للبروتين، كما أنّه يحتوي على الكثير من الفيتامينات والمعادن. وينبغي العمل على تناول حصّتين من السمك على الأقل في الأسبوع. يعدّ السمك الدهني غنياً بدهون مفيدة تُدعى دهون الأوميغا3 omega-3 fats ، وهي تساعد على الوقاية من أمراض القلب. ويُفضّل تجنّب السمك المعلّب والمُدخّن بسبب كثرة الملح فيه.

يضمّ السمك الدهني السلمون والإسقمري والرّنكة والثونا والسّردين وغيره.

يجب تجنّب الدهون المشبعة والسكر أو التقليل منهما. نحن جميعاً نحتاج إلى الدهون في غذائنا، ولكن من المهمّ اختيار الأنواع المفيدة؛ فهناك نوعان رئيسيّان من الدهون: المشبعة وغير المشبعة. والدهون المشبعة ضارةً بالجسم، لأنّها ترفع مستوى الكوليستيرول في الدّم، فتزيد من مخاطر أمراض القلب والسكتات الدماغية، وتُدعى دهوناً مشبعة لأنّ ذرّات الكربون فيها مرتبطةً جميعها بذرّات الهيدروجين. أمّا الدهون غير المشبعة ففيها بعض ذرّات الكربون غير مشغولة بذرّات الهيدروجين، وهذه الدهون أقلّ توليداً للطاقة، أي أقلّ احتواءً على السعرات الحراريّة، وهي تساهم في خفض كوليستيرول الدّم وأمراض القلب والسكتات الدماغية.

يمكن أن تؤدّي الدهون المشبعة إلى زيادة مقدار الكوليستيرول في الدّم، وهذا ما يزيد احتمال الإصابة بأمراض القلب. وتوجد هذه الدهون في الكثير من الأطعمة، مثل الكعك والفطائر والبسكويت والحلويّات بأنواعها والزبدة والنقانق. ولذلك يجب اختيار التوفّف عن تناولها، والتحوّل إلى الأطعمة التي تحتوي على الدهون غير المشبعة مثل الزيوت النباتيّة والسمك الدهني والأفوكادو.

يتناول معظم الناس الكثير من السكر، وتكون الأطعمة والأشربة السكرية غنيةً بالسعرات الحراريّة، وبذلك تُسهم في زيادة الوزن. كما أنّها قد تؤدّي إلى تسوّس الأسنان، لاسيّما عندما

تؤكّل بين الوجبات. أمّا السكّر الموجود بشكلٍ طبيعي في بعض الأطعمة، مثل الفواكه والحليب، فلا يكون خطراً على الصّحة.

التقليل من الملح؛ فالكثير من الأطعمة التي نشترها تحتوي عليه، مثل الخبز والمعجنات والصلصات والحساء. يؤدّي الإكثار من الملح إلى رفع ضغط الدّم، ويكون المصابون بارتفاع ضغط الدّم أكثر عُرضة للإصابة بأمراض القلب أو السكتات الدماغيّة.

الإكثار من النّشاط والحركة والحفاظ على الوزن المثالي. يمارس الأكل الصّحيّ دوراً هاماً في المحافظة على الوزن المثالي، والذي هو جزء هام من الصّحة العامّة الجيدة. أمّا زيادة الوزن فيمكن أن تؤدّي إلى مشاكل صحيّة، مثل ارتفاع ضغط الدّم وأمراض القلب ومرض السكّري. كما أنّ نقص الوزن لا ينسجم مع الصّحة الجيدة. وحتى يستعيد الشخص الوزن الصّحي، يجب أن يتجنّب الأطعمة الغنيّة بالدهون والسكّر، وأن يكثر من الفواكه والخضروات.

كما يساعد النّشاط البدني على المحافظة على الوزن الصّحي، ولا يعني ذلك قضاء ساعات من الزمن في التمارين، بل يكفي إيجاد طرق للحركة، مثل العودة إلى المنزل مشياً على الأقدام وقضاء بعض الحوائج أو التسوّق من دون سيّارة، أو ما شابه ذلك. ويمكن بدلاً من ذلك ممارسة بعض التمارين لمدة نصف ساعة عدّة مرّات في الأسبوع.

تجنّب العطش. يحتاج الإنسان إلى نحو 1.2 لتر من السوائل يومياً حتى يبقى من دون تجفاف، بالإضافة إلى السوائل التي تأتي مع الطّعام. ولكن يجب تجنّب المشروبات الكحولية والسكّرية والفوّارة والتي قد تكون غنيّة بالسعرات الحراريّة وضارة بالأسنان. ويمكن أن يحتاج الشخص إلى المزيد من السوائل في الطقس الحارّ أو بعد التمارين أو الجهد البدني.

المحافظة على وجبة الإفطار؛ فبعض الناس يحجمون على تناول طعام الفطور، معتقدين بأنّه يساعد على إنقاص الوزن. ولكنّ الدراسات تشير إلى أنّ تناول الفطور يمكن أن يفيد في ضبط الوزن. كما أنّ الفطور هو جزء هام من النّظام الغذائي المتوازن، ويؤمّن بعض الفيتامينات والمعادن التي يحتاج إليها الجسم السليم.

يُفضّل أن يتجنّب الشخص وجبة العشاء، أو ألا تكون آخر شيء يفعله قبل النوم. ولكن إذا تناول الشخص هذه الوجبة، فمن الأفضل أن يمشي بعدها أو يقوم بنشاطٍ بدني ما؛ فالنوم بعد وجبة العشاء بفترة قليلة يؤدي إلى تخمّر الطعام في القناة الهضمية أو بطء هضمه وتراكم الدهون في الدّم والأعضاء. ويمكن أن يستعيض الشخص عن وجبة العشاء ببعض الحبوب الخفيفة من الفواكه.

الغذاء الصحي الصّحة من نعم الله عزّ وجلّ على الإنسان، ومن واجبه أن يُحافظ على هذه النعمة التي لا يشعر بأهميتها معظم البشر إلا عندما يفقدونها، ومن الأمور الواجب مراعاتها للتمتع بالصّحة والعافية الحرص على تناول الغذاء الصحي المتكامل؛ إذ يعاني الكثير من بعض الأمراض، مثل السّكّنة الدماغية، وأمراض القلب والشرايين، والسّرطان، والسّكري، وغيرها الكثير من الأمراض التي ترتبط بالغذاء غير الصحي ونمط الحياة. الغذاء العضويّ الغذاء العضويّ هو غذاء صحيّ تم إنتاجه دون اللّجوء لاستخدام مبيدات الحشرات، أو الأسمدة الكيماوية، أو مخرّفات المجاري، أو مبيدات الأعشاب، أو المضادّات الحيويّة، والهرمونات، والإشعاعات. بالرّغم من الحاجة لمزيد من الأبحاث لإثبات أنّ الأغذية العضويّة أكثر أماناً من الأغذية التقليديّة، إلا أنّ الخبراء يعتقدون أنّ الأطعمة التي تحتوي على المبيدات والأسمدة والهرمونات قد تزيد من خطر الإصابة بالسّرطان، ومشاكل الصّحة الإنجابيّة، ومشاكل الجهاز العصبيّ، والعيوب الخلقية. يعتقد بعض الباحثين أنّ بعض الأطعمة العضويّة يمكن أن تكون أغنى قليلاً بالمواد الغذائيّة من نظيراتها التقليديّة؛ إذ إنّ هناك دلائل على أنّ البرتقال العضويّ قد يحتوي على كمّيّة أكبر من فيتامين (C) مقارنةً بالبرتقال التقليديّ، كما أنّ بعض النّاس قد يجدون طعم الغذاء العضويّ أفضل. من سلبيّات الأغذية العضويّة أنّها أكثر تكلفةً من المواد الغذائيّة غير العضويّة، وقد تكون أكثر عرضةً لوجود الكائنات الحيّة المُسبّبة للأمراض، مثل السالمونيلا، بسبب استخدام الأسمدة الطبيعيّة، كروث الحيوانات، للتسميد بدلاً من الأسمدة الكيماويّة. [١] فوائد الغذاء الصحيّ للجسم فيما يأتي بعض أبرز الفوائد التي يحصل عليها الإنسان عند التزامه بتناول الأغذية الصحيّة : تجنّب الأطعمة المُدخّنة والمعلّبة والمخرّلات بقي من السّرطان، خاصّةً سرطان المريء وسرطان المعدة. [٢] النّظام الغذائيّ قليل السّكريّات بقي من مرض السّكري، ويُعزّز صّحة الجهاز المناعي. [٢] الغذاء الصحيّ قليل الدّهون بقي من السمنة، وارتفاع ضغط الدّم، والسّكريّ، والسّرطان، وبقي من انسداد الأوعية الدمويّة، ممّا يُقلّل من خطر الإصابة

بأمراض القلب والسكتة الدماغية [٢] [٣] تناول الغذاء الغني بالألياف بقي من الإمساك [٢] تناول [٢] سرطان القولون، ويُخَلِّص الجسم من فائض هرمون الإستروجين والسَّموم. [٢] تناول [٢] الغذاء المُتوازن بقي من السمنة التي تزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض السرطانية. [٢] تناول الدهون غير المُشبعة والتقليل من الدهون المُشبعة يرفع مستوى الكولسترول الجيد (HDL) الذي بقي من أمراض القلب، ويُقلِّل من كوليسترول (LDL) الذي يُؤدِّي إلى الإصابة بمرض القلب. [٣] تناول مصادر الكربوهيدرات الجيدة للجسم، مثل الحبوب الكاملة كالقمح، والخبز الكامل، وكذلك الفاكهة والخضروات، وتجنَّب البطاطا، والخبز الأبيض، والمعكرونة، والأرز الأبيض. بقي من السمنة والسكري، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية. [٣] تناول الفاكهة الطازجة والخضار الورقية الخضراء الداكنة، مثل، السبانخ والكرنب الغنية بالفيتامينات المُضادة للأكسدة (C) و (E)، والزنك، كما بقي من الإصابة بأمراض العيون، مثل مرض تحلُّل البقعة الصَّفراء المُرتبط بالسنّ (مرض يكون فيه مركز الشبكية في الجزء الخلفي من العين، وهو السبب الرئيسي للعمى لدى كبار السن). [٣] اتِّباع نظام غذائي قليل الملح، غني بالبوتاسيوم، مثل: الموز والبطيخ، والأفوكادو التي تقي من ارتفاع ضغط الدم. [٣] تناول المصادر الغنية بالكالسيوم، ومنتجات الألبان قليلة الدسم بقي من الإصابة بسرطان القولون. [٣] اعتماد نظام غذائي يعتمد بشكل أساسي على الأغذية النباتية، والزيتون النباتية يُقلِّل من خطر الإصابة بمرض الزهايمر. [٣] تناول البقوليات قد يُقلِّل من خطر الإصابة بالخرف ومرض الزهايمر، ومقاومة الإنسولين، ويضبط نسبة السكر في الدم، ويحمي من تضخم البروستاتا، ويُحسِّن كثافة العظام، ويُقلِّل من تجاعيد الجلد، ويحدِّ من ارتفاع ضغط الدم، ويخفض الكوليسترول (وخاصة الكوليسترول الضار)، وبقي من أمراض القلب والأوعية الدموية، ويُقلِّل من خطر سرطان الثدي وأنواع أخرى من السرطان. [٤] تناول العناصر الغذائية المُضادة للالتهابات بانتظام يُساعد على خفض مستويات التوتر والاكْتئاب، ويحافظ على الطاقة، ويُحسِّن المزاج. من الأمثلة على مُضادات الالتهابات: الأفوكادو، والجوز، والكربوهيدرات المُعقَّدة، والبيض، والحليب، والأغذية الغنية بأوميغا 3، والشوكولاتة الداكنة. [٥] إرشادات الغذاء الصحي في ما يأتي بعض النصائح التي قد تُساعد على الاستفادة من الغذاء الصحي: التنويع في الغذاء والإكثار من تناول الحبوب الكاملة، والفاكهة والخضروات والبقوليات، واختيار مُنتجات الحليب قليلة الدسم. [٦] عدم إغفال السوائل، وشرب كميات كافية منها. [٦] تقليل كميات الدهون، واختيار مصادر الدهون الأحادية غير المُشبعة، مثل تلك الموجودة في الأسماك، والمُكسَّرات، وزيت الزيتون،

والأفوكادو. التقليل من مشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، والمُنبهات. [٦] [الموازنة بين] [الحرص] [٦] ممارسة الرياضة وتناول الطّعام للحصول على عضلات قويّة ووزن صحيّ. [٦] على تناول وجبة الإفطار يومياً. [٦] الاسترخاء والاستمتاع بالوجبات الصحيّة وعدم اعتبارها واجباً ثقيلاً، تناول الطّعام ببطء، والحرص على تناول وجبات الطّعام مع العائلة. [٧] عدم تخطّي الوجبات وتناولها في أوقات مُنتظمة، وعدم تجاهل الشّعور بالجوع؛ لأن ذلك يُؤدّي إلى الإفراط في تناول الطّعام لاحقاً. [٧] تناول عدّة وجبات صغيرة خلال اليوم بدلاً من الوجبات الكبيرة التي تتقلّ على الجهاز الهضميّ. [٢] [الإكثار من تناول مَصادر البروتينات النباتيّة؛ لأنّها غنيّة بالألياف وفقيرة بالدهون، خلافاً للمصادر الحيوانيّة للبروتين. [٢] التقليل من تناول الأغذية الغنيّة بالدهون والسكر المضاف والملح، مثل المُعجّنات، والبسكويت المُحلّى، واللّحوم المُصنّعة كالنّقانق، والحليب المُحلّى المُكثّف، والمُثلّجات، والأطعمة المقلية، ورقائق البطاطس، والقشدة، والزّبدة. [٨] التخلّص من الدهون في اللّحوم الحمراء والدجاج، وإزالة جلد الدجاج قبل الطهي. [٩] مجموعات الغذاء الصحيّ الغذاء الصحيّ يعني استهلاك الكمّيّات الصّحيحة من مجموعات الغذاء الخمس الرّئيسة وهي: الحبوب الكاملة، والفاكهة والخضروات، والبروتين، والألبان، والدهون والسكر. [١٠] الحبوب الكاملة: هي الحبوب التي تحتوي على جميع أجزاء البذرة الصّالحة للأكل، كالخالة، وجنين البذرة، والسويداء، كالدُّرة، والشّوفان، والأرز البنيّ، الجاودار، والشّعير، والأرز البريّ، والحنطة السوداء، وفول الصّويا، والبرغل (القمح المجروش)، والدّخن، والكيّوا. تعتبر الحبوب الكاملة من المصادر الغنيّة بالبروتين، والألياف، وفيتامينات B، ومُضادّات الأكسدة، والمعادن كالحديد والزنك والنّحاس والمغنيسيوم. [١١] الفاكهة والخضروات: من مصادر الألياف، والفيتامينات، والمعادن اللازمة لصحة الجسم والوقاية من الأمراض. ينصح خبراء التّغذية بتناول خمسة مقادير من الخضار يومياً (المقدار الواحد يُساوي كوب من الخضار النيّئة، أو نصف كوب من الخضار المطبوخة)، ومقدارين من الفاكهة، (المقدار الواحد هو حبة مُتوسّطة الحجم أو حبتين من الفاكهة صغيرة الحجم). ومن المفيد للصّحة التّنوع في ألوان الخضار والفاكهة للحصول على مجموعة أكبر من المواد الغذائيّة، فالأطعمة الحمراء، مثل الطّماطم والبطيخ تحتوي على مادة الليكوبين المُهمّة في مكافحة سرطان البروستاتا وأمراض القلب. الخضار الخضراء، مثل السّبناخ واللفت، تحتوي على مادّتي اللوتين، وزياكسانثين، اللتان تُساعدان على الحماية من أمراض العين المُرتبطة بالتقدّم في السنّ. أمّا الأطعمة ذات اللون الأزرق والبنفسجيّ، مثل: الثّوت والبادنجان، تحتوي على



التغذية

مادة الأنثوسيانين التي قد تُساعد على حماية الجسم من السرطان. وتحتوي الأطعمة النباتية مثل القرنبيط، على مادة سلفورافين التي تُساعد أيضاً على الحماية ضدّ بعض أنواع السرطان. [١٢] البروتينات: ينصح خبراء التغذية أنّ تشكّل البروتينات من 20%-25% من الغذاء اليوميّ، إذ يحتاج الجسم إلى البروتينات لبناء العضلات وإصلاح الأنسجة. كما أنّ الأطعمة الغنيّة بالبروتينات تُزوّد الجسم أيضاً بالمعادن الأساسية، مثل الحديد، والمغنيسيوم، والزنك، وكذلك فيتامين (ب). من أهم الأغذية التي تحتوي على البروتين الأسماك، والدواجن، واللحوم، والبيض، والبقوليات، والمكسّرات، والصويا. [١٠] البقوليات وتشمل الفاصولياء، والعدس، والبازلاء، والحمّص، وفول الصويا، والفول السودانيّ. تُزوّد البقوليات الجسم بمُضادات الأكسدة، والألياف، وحمض الفوليك، والمغنيسيوم، والحديد. [٤] الألبان: مُنتجات الألبان من الأغذية الغنيّة بالكالسيوم اللازم لبناء العظام، والبروتين، وفيتامين (د)، والبوتاسيوم، والمغنيسيوم، والزنك. ينصح الخبراء بتناول 3 حصص غذائيّة من مُنتجات الألبان يومياً. [١٣] الدّهون والسكّريّات: يوجد نوعين من الدّهون: الدّهون غير المُشبعة المتواجدة في الزيوت النباتيّة وزيت السمك، والدّهون المُشبعة. ينصح الخبراء بتقليل كميّة الدّهون المُشبعة والسكّر للحد الأدنى للحفاظ على الصحّة .





INNOVATION FINANCIERE ISLAMIQUE : UN LEVIER EFFICACE POUR FAIRE FACE AUX CRISES FINANCIERES

التنمية
الطيبة

Youness BOUTHIR



Doctorant au Laboratoire d'Etudes en Finance, en Comptabilité et en Gestion (LEFCG)

Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Settat - Maroc

E-mail : bouthiry_encg@yahoo.fr

GSM : 06 65 64 74 31

Salma ARABI



Doctorant au Laboratoire d'Etudes en Finance, en Comptabilité et en Gestion (LEFCG)

Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Settat- Maroc

E-mail : s.arabi@uhp.ac.ma

GSM : 06 07 88 88 80

Saïd EL MEZOUARI



Professeur d'Enseignement Supérieur, Laboratoire d'Etudes en Finance, en Comptabilité et en
Gestion (LEFCG), Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Settat- Maroc

E-mail : elmezouarisaid@gmail.com

GSM : 06 61 38 45 29



Résumé :



La crise économique et financière, démarrée en 2008 avec la crise des subprimes, continue de faire l'actualité, et frappe encore les grands équilibres mondiaux et leurs systèmes financiers qui sont devenus de plus en plus fragiles. Cependant, le système financier islamique se présente aujourd'hui, et plus que jamais, comme une alternative fiable et concrète.

Pendant la crise, ce système financier islamique a montré une stabilité et une résistance face aux distorsions et aux imperfections du marché devant une instabilité accrue de la finance conventionnelle : il s'agit d'un financement de produits et services et non pas un financement de crédit. Si les fondements de base de l'économie islamique sont définitivement établis, l'innovation financière islamique demeure un art afin de remédier aux différents aléas qui bouleversent l'économie actuelle et assurer une stabilité financière.

Introduction

Au moment où la crise financière internationale se propage et frappe les plus forts des systèmes financiers internationaux, le modèle financier islamique attire l'attention de plusieurs pays et se présente aujourd'hui, et plus que jamais, une alternative financière fiable et concrète.

La finance islamique aujourd'hui doit montrer qu'elle est capable de créer la valeur et garantir la stabilité financière. Ceci ne peut voir le jour qu'avec la pérennisation de la solidité financière des banques islamiques et également leur capacité d'attraction commerciale qui constitue un outil de conquérir plusieurs marchés.



Dans le but de démontrer son existence, le système financier islamique doit moderniser ses offres et assurer l'efficacité de ses mécanismes de gouvernance et de gestion de risques. Toute chose étant égale par ailleurs, l'ère de l'innovation est née et forme un véritable catalyseur d'avancement. Le mot magique qui va permettre d'atteindre cet objectif et de creuser davantage de parts de marché est la proposition de produits de plus en plus attractifs, modernes et innovants.

L'innovation constitue, bien entendu un levier efficace sur lequel la finance islamique peut dépendre afin de réussir sa mission et garantir sa pérennité et sa durabilité.

L'objectif de ce papier est d'expliquer les défaillances du système financier conventionnel et les raisons qui ont engendré la dernière crise financière et de comprendre l'engouement étonnant envers la finance islamique à travers ses points forts qui émanent de la Charia. Ainsi, nous présentons le rôle de l'innovation financière islamique dans l'apport de solutions à la crise et garantir la stabilité financière. Nous tentons de répondre à la question de recherche suivante : Comment l'innovation financière islamique peut être bénéfique aux économies afin de confronter les risques d'une conjoncture difficile ? Et où en est le Maroc au moment où tout le monde accorde cette importance à la finance islamique ? A travers la réponse à cette question, nous essayons de comprendre la réalité.



1- L'essor de la finance islamique après la crise financière internationale de 2008



1- Les causes du déclenchement de la crise financière de 2008

La crise financière internationale de 2008 a affecté rudement aussi bien les économies émergentes que les économies développées de manière différente et selon des degrés divers. Ce bouleversement financier est survenu à la suite d'une panoplie de faits et d'une accumulation de chutes ayant secoué le système financier. Les causes réelles qui ont entraîné cette crise financière mondiale sont distinctes et elles s'attachent vigoureusement au manque d'éthique et à l'absence de règles de bonne conduite. Certainement, les causes les plus discutées à l'émergence de la crise sont les dérives qui ont découlé des intermédiaires financiers et des différents acteurs du marché où l'accumulation des gains et l'enrichissement des actionnaires et des dirigeants, aux dépens de la stabilité du système de financement, a été privilégiée.

Le manque de discipline du marché constitue l'une des causes capitales de la crise. Cependant, la discipline mise sur le marché a engendré plusieurs excès et dérapages. Le surendettement et les prêts accordés par les banques ont incité sur un enthousiasme inédit pour l'abus, d'autant plus que les taux d'intérêt appliqués étaient particulièrement faibles. Tout cela a provoqué les ménages à un endettement excessif d'où une situation de « blocage » face à des dettes lourdes impossibles à rembourser.

Les taux d'intérêt faibles ont également repoussé à des pratiques douteuses dans le domaine de la gestion d'actifs. Toutefois, avec ces



taux d'intérêt proposés, les institutions financières et les gestionnaires de fonds ne peuvent pas soumettre des contrats à long terme assurant des rendements nominaux proportionnellement grands. Ils sont alors obligés de courir plus de risques pour pouvoir honorer leurs engagements en termes de rentabilité élevée.

Le métier de banquier et le rôle d'intermédiation financière ont été fortement évalués et très débattus avec les pratiques de ces agents économiques. Le secteur bancaire n'est considéré qu'une entreprise qui vise de vendre davantage de produits, qui ne sont pas toujours sains, et de maximiser les profits et la rentabilité des capitaux propres. Toutes ces raisons poussent les banques à courir plus de risques et à investir dans des produits liés au hasard. Les institutions financières ont justement cherché à maximiser les rendements des fonds, en profitant de l'effet de levier dans la finalité extrême de satisfaire les actionnaires, sans prêter attention aux effets ébranlants du système financier.

Par rapport au fonctionnement du système financier, l'abondance des produits financiers a été notamment compliquée même si le système semblait assez simple. En effet, le transfert de risque, via les techniques de titrisation des prêts consentis par les institutions financières, a contribué à compliquer le fonctionnement du marché.

Le bouleversement du système financier est également dû à l'amplitude et à l'ampleur de l'innovation financière ainsi qu'à la confusion des opérations financières (spéculation, produits dérivés, assurances, titrisation...). Ainsi, si l'une des composantes du système échoue ou fait défaut, tout le système s'effondre. L'asymétrie de l'information et le manque de transparence, représentent des points



fortement critiquables sur lesquels le système a également dérapé. En effet, les déposants avaient une confiance aveugle dans un système apparemment « stable » et avaient également confiance dans les dirigeants et les donneurs d'ordre qui le géraient. Seulement, ces déposants ne disposaient pas d'une image claire sur l'utilisation de leurs dépôts. Selon M.U. Chapra (2008), cette asymétrie de l'information et ce manque de transparence trouvent leur origine dans la rémunération via le taux d'intérêt que percevaient ces déposants. Donc, ils apportent leurs fonds en contrepartie d'un taux d'intérêt sans se préoccuper de leur utilisation ultime. La confiance dans les dirigeants des institutions financières est injustifiée d'autant plus que ces mêmes dirigeants et gestionnaires de fonds travaillaient pour s'enrichir rapidement et percevaient des rémunérations excessives. Le système de rémunération était basé sur le principe où les pertes sont endossées par les créanciers ou par les pouvoirs publics. Ce système a ainsi encouragé les dirigeants à privilégier les produits financiers de court terme avec des rendements élevés aux dépens des produits de long terme.

Une autre cause constatée, qui montre le manque d'éthique, est l'échec du rôle des agences de notation ; leur rôle étant de noter et d'évaluer les institutions financières afin de décider de leur stabilité financière et de signaler les abus et les dérapages. Exclusivement, ces agences onéreusement rémunérées par les institutions financières n'ont pas honoré leurs engagements et ont été défailtantes, ce qui a induit en erreur les agents économiques sur la qualité et la clarté de l'information concernant les différents intervenants sur le marché. Ce défaut de la part des agences de notation rajoute un détour



supplémentaire à la nature de l'information en circulation et consolide par voie conséquence, l'aléa moral. La stabilité et l'efficacité du système financier est une formalité préalable pour restituer l'ordre et la confiance des agents économiques. D'ailleurs aujourd'hui, si nous essayons de réétudier une nouvelle architecture financière dans laquelle le système financier serait plus solide et plus efficace, nous devons indubitablement sortir de la vision de court terme empruntée par les dirigeants et les gestionnaires de fonds. Le système financier doit assurer une allocation optimale des ressources tout en veillant à assurer une rentabilité élevée. Ce système doit se caractériser aussi par la transparence tout en limitant l'aléa moral. Comme cela a été souligné dans le rapport de la Banque des Règlements Internationaux sur la crise financière actuelle, l'efficacité du système financier ne se réfère pas nécessairement à davantage de réglementation ou plus de centralisation, mais elle est tributaire d'une meilleure réglementation associée à une meilleure surveillance. Cela illustre l'idée que tous les moyens et instruments nécessaires à la réglementation et à la surveillance étaient disponibles, mais « mal » exploités ou plus exactement détournés pour échapper à leurs objectifs initiaux (A. Mirakhor, N. Krichene, 2009). La survenue de cette crise, avec les différentes causes antérieurement évoquées, renforce la présence d'un problème d'ordre éthique au niveau des pratiques bancaires et de la transparence sur le marché.

La crise financière internationale de 2008 a fait éclabousser certaines pratiques qui ne sont pas conformes à la déontologie professionnelle à savoir la spéculation, la titrisation de crédits non performants, l'effet de levier excessif, les scandales et les fraudes



financières. Pour dépasser et remédier à une crise de confiance sans précédent sur les marchés de capitaux, il est fatal de se baser sur des règles de bonne conduite afin de consolider le capital confiance. Il est également important d'ancrer les principes d'une concurrence loyale sur le marché et d'établir un couple rendement-éthique dans le but d'assurer la perpétuité des institutions financières.

Il demeure judicieux également d'utiliser une nouvelle intermédiation bancaire qui dérive ses origines strictement de l'économie réelle et fondée sur des principes de partage des profits et des pertes plutôt que des contrats de dettes. Toutes ces fins s'avèrent constituer les fondements du financement bancaire islamique.

2- Genèse de la finance islamique

La finance islamique peut être définie comme étant l'ensemble des activités financières et commerciales qui honorent les principes du droit et de la jurisprudence islamiques, ou ce qu'on indique habituellement par le terme « Charia »

L'attribut « Islamique » représente naturellement le fait de « de puiser ses valeurs dans la mouvance de la religion islamique, de respecter les principes et les interdits édictés par la loi religieuse, la Charia.

Littéralement le vocable arabe « Charia », signifie « le chemin ». La Charia, à travers des principes et des recommandations, explique et retrace dans tous les domaines le comportement du musulman. La Charia gouverne, dès lors, la dimension spirituelle, sociale, morale et éthique du musulman dans la sphère privée, mais aussi dans la sphère



publique, incluant notamment les activités économiques et commerciales.



2-1- Sources de la finance islamique

La finance islamique tire ses mécanismes et institutions des sources de droit islamique, et nous avons par ordre d'importance :

- Le Coran

Le texte sacré de l'Islam est la première source du droit musulman. Il rend compte du message de Dieu, tel que relevé au prophète Muhammad. D'après Youssef Seddik (Seddik, 2004), le Coran récapitule l'héritage biblique « du récit adamique jusqu'à l'ascension de Jésus et la prédication de Jean Baptiste, en passant par le Déluge, l'Exode, le règne de David et de Solomon, [...] » Notons que, le Coran comprend trois grands ensembles: des textes de pure spiritualité (louanges de Dieu, évocation de la fin du monde); des textes narratifs souvent d'inspiration biblique et ayant un rôle d'édification; et des textes normatifs, qui énoncent des obligations d'ordre éthico-juridique.

- La Sunna

La Sunna constitue l'ensemble de recueils retraçant la vie du prophète, ses paroles ainsi que ses accords et désaccords sur les principes de la vie quotidienne. Les paroles du prophète, aussi appelé « sunna qawliya » (La Sunna qawliya, se distingue de la sunna fi'liya, qui se rapporte à la manière dont se comportait le prophète), sont rapportés dans ce qu'on appelle les hadiths. La Sunna constitue la seconde source législative de l'Islam.

- Al-Ijma



Pour les sunnites, le consensus général, en arabe « Al-Ijma », est considéré comme la troisième source du droit musulman. Lorsqu'un cas juridique se présente à une époque donnée, et que tous les Moujtahid -Savants musulmans- s'accordent pour prononcer un même avis le concernant, leur accord est appelé Ijma. Le jugement résultant ainsi de ce consensus acquiert le statut de loi religieuse .

- Al Qiyas

D'après les spécialistes des fondements du droit musulman, « al-Qiyas », ou le raisonnement par analogie, constitue la quatrième source du droit musulman. Ce raisonnement est utilisé, lorsqu'il est question d'un cas juridique non mentionné dans les textes religieux. Le cas juridique est alors comparé à un cas semblable, pour lequel une prescription est donnée dans les textes. L'analogie est fondée sur une commune raison d'être du jugement.

2-2- Les principes des systèmes économique et financier islamiques

Pour comprendre les enjeux de la finance islamique, il faut prendre conscience, que, « l'économie islamique définit un système complet qui prescrit pour tout individu des moyens spécifiques de comportements sociaux et économiques » (Beaugé, 2001). Autrement dit, il faut donc inscrire la finance dans un système économique islamique, dans un nouveau paradigme.

La théorie économique islamique vise l'établissement d'un ordre économique et social alternatif aux autres modèles existants. La théorie économique islamique peut être synthétisée par six caractéristiques principales (Causse-Broquet, 2007) :



La lieutenance des biens

En Islam, l'homme est considéré comme le « lieutenant » de Dieu sur terre. S'il peut jouir d'un bien, il n'en a pas un droit de propriété absolu. Faire fructifier le capital est primordial, mais sans gaspillage, à savoir sous forme de thésaurisation particulièrement. En effet, le comportement optimal dans l'économie islamique exige « une satisfaction équilibrée des besoins matériels et spirituels de la personnalité humaine » (Jouini et Pastré, 2009). Le système financier islamique prend en compte l'intérêt général.

- **l'éthique du travail**

Considéré comme une source de propriété et de richesse, le travail a un rôle prépondérant dans la doctrine islamique. C'est le travail qui détermine et justifie la possession de richesse. Dès lors, il convient, que toute opération financière doit associer facteur Travail et Capital.

Cette éthique du travail conduit au principe du partage des pertes et des profits (PPP), connu aussi sous sa traduction anglaise Profit and Loss Sharing.

La « Chari'a » préconise un partage équitable aussi bien des gains, que des pertes entre l'investisseur (le prêteur), et l'entrepreneur (l'emprunteur), et ce quelque soit la forme de financement appliquée.

- **La distribution équitable de la richesse et des revenus**

Le troisième pilier de la religion musulmane est la « zakat ». Elle désigne l'obligation de chaque musulman possédant une richesse minimale, de verser une partie de celle-ci au bénéfice du pauvre, du nécessiteux, ou d'associations caritatives. Cette aumône obligatoire, constitue une des activités des banques islamiques, qui accordent,



التنمية
والرفاهية
dans un but humanitaire ou de bienfaisance, des prêts sans
contrepartie appelés « QardHassan»(Equivalent d'un prêt sans intérêt).

- **La notion de « Gharar»**

Littéralement, à la fois péril, danger, risque, incertitude, et hasard, la notion de « Gharar », est un concept complexe qui recouvre les incertitudes et, ou les imprévus liés à un contrat. Selon ImaneKarich, « Gharar peut donc être défini comme la vente d'objets dont l'existence et les caractéristiques ne sont pas certaines, étant donné le risque qui accompagne cette probabilité, et qui soumet la validité de la transaction à des conjonctures. ». (Karich, 2002)

Dès lors, cette notion implique l'interdiction de toute spéculation sur l'avenir, ou l'investissement « aléatoire ». Par ailleurs, elle implique également la réduction de toute ambiguïté dans les termes du contrat.

Ainsi, en droit musulman, un contrat non affecté par le Gharar, est un contrat dont tous les termes fondamentaux, à savoir le prix, le type d'objet, ou de projet, l'identité des parties, ainsi que les délais, sont clairement connus à l'avance, le jour de conclusion du contrat.

- **La non-dissociation entre l'économie et l'éthique**

Nombres de versets coraniques témoignent de cette association entre économie et éthique. « L'homme a une responsabilité individuelle et collective qui doit le pousser à agir dans le sens du « bien commun », ses actions étant mues autant par la recherche d'un bonheur spirituel que matériel. » ((Causse-Broquet, 2007).

Notons également, que ce qui distingue essentiellement l'économie islamique, de l'économie conventionnelle est son « inclusion explicite d'une éthique et de valeurs morales basées sur la religion. » (Karich, 2002). Dès lors, une des clés de la compréhension de ce nouveau



paradigme est la prise de conscience de l'importance de l'influence de l'éthique sur le comportement des agents économiques. Cette éthique basée sur la religion implique chez le musulman, quelque soit son degré de pitié, d'avoir une croyance ferme en la « Présence divine ».

- **La notion d'intérêt**

Pour la finance moderne, l'intérêt constitue la principale rémunération du capital emprunté. Or ceci est illicite en Islam, car un prêt avec intérêt revient à échanger de l'argent contre de l'argent, ce qui n'est pas toléré compte tenu de la fonction de la monnaie dans l'économie islamique.

- **La notion de « ribâ »:**

Désigne donc l'augmentation de valeur et correspondant à la fois à l'usure et au taux d'intérêt. Rappelons brièvement que la licéité de la pratique de l'intérêt est loin d'être étranger à l'économie occidentale. La tradition judéo chrétienne a fait une distinction nette entre notion d'usure et d'intérêt. Si la première est condamnée, la deuxième est totalement tolérée, comme nous le rappelle l'histoire.

C'est en fait, la perception d'une rémunération fixe, « fonction uniquement de l'écoulement du temps, et complètement déconnectée de la rentabilité réelle du projet d'investissement sous-jacent, est contraire à l'éthique musulmane, car non considérée comme socialement destructrice. » (Jouini et Pastré, 2009)

Dès lors, comme le souligne Moore (1997) « Riba (...) is really the AIDS of contemporary economic activity, as it deprives economic life of its immunity and robs it of its ability to fight economic disease. ».



2-3- Les instruments de la banque islamique



Selon la loi 103-12, les banques participatives peuvent procéder au financement de la clientèle à travers notamment les produits suivants :

Mourabaha : Tout contrat par lequel une banque participative vend à son client un bien meuble ou immeuble déterminé et propriété de cette banque à son coût d'acquisition augmenté d'une marge bénéficiaire, convenus d'avance.

Le paiement par le client au titre de cette opération est effectué selon les modalités convenu entre les deux parties.

Ijara : Tout contrat selon lequel une banque participative met, à titre locatif, un bien meuble ou immeuble déterminé et propriété de cette banque, à la disposition d'un client pour un usage autorisé par la loi.

L'Ijara prend l'une des deux formes suivantes :

- **Ijaratachghilia**, lorsqu'il s'agit d'une location simple ;
- **Ijaramontahia bi tamlik**, lorsqu'au terme de la location, la propriété du bien, meuble ou immeuble, loué est transférée au client selon les modalités convenues entre les deux parties.

➤ **Moucharaka** : Tout contrat ayant pour objet la participation, d'une banque participative, à un projet, en vue de réaliser un profit.

Les parties supportent les pertes à hauteur de leur participation et partagent les profits selon un pourcentage prédéterminé.

La Moucharaka prend l'une des deux formes suivantes :

- **MoucharakaTabita** : la participation des deux parties au projet demeure jusqu'au terme du contrat les liant ;



● **MoucharakaMoutanaqissa** : la banque se retire progressivement du projet conformément aux stipulations du contrat.



- **Moucharaba** : Tout contrat mettant en relation une ou plusieurs banques participatives (rab el mal) qui fournissent le capital en numéraire et/ou en nature un ou plusieurs entrepreneurs (Moucharib) qui fournissent leur travail en vue de réaliser un projet. La responsabilité de la gestion du projet incombe entièrement aux entrepreneurs. Les bénéfices réalisés sont partagés selon une répartition convenue entre les parties et les pertes supportées exclusivement par Rab El Mal , sauf en cas de négligence, de mauvaise gestion, de fraude ou de violation des stipulations au contrat par le Moucharib.
- **Salam** : Tout contrat en vertu duquel l'une des deux parties, banque participative ou client, verse d'avance le prix intégral d'une marchandise dont les caractéristiques sont définies au contrat, à l'autre partie qui s'engage à livrer une quantité déterminée de ladite marchandise dans un délai convenu.
- **Istisna'a** : Tout contrat d'acquisition de choses nécessitant une fabrication ou une transformation en vertu duquel l'une des deux parties, banque participative ou client, s'engage à livrer la chose, avec des caractéristiques définies et convenues, fabriquée ou transformée, à partir des matières dont il est propriétaire, en contrepartie d'un prix fixe dont le paiement s'effectue par l'autre partie (Moustasni) selon les modalités convenues.



3- La stabilité financière des banques islamiques en périodes de crises



Selon les estimations du Cabinet Ernest and Young, le nombre des banques islamiques à travers le monde s'élève à 500 banques. Et le nombre des Banques conventionnelles qui offre des produits de la Finance Islamique en 2015 a atteint environ 350 banques. Le volume de cette industrie islamique en 2015 a atteint 2 trillions dollars et le dernier pays ayant ouvert une banque islamique était l'Allemagne.

Christine Lagarde, directrice générale du FMI, dans le congrès international traitant la finance islamique au Kuwait lors du mois de novembre 2015, a déclaré que l'intérêt porté à l'industrie bancaire islamique et au financement islamique a connu une forte évolution après la crise de 2008. Cet intérêt a débuté après avoir analysé les réelles causes de la crise qui révèlent toutes des pratiques interdites par l'Islam. "La finance islamique peut en principe devenir un facteur de stabilité financière car le partage du risque réduit le ratio d'endettement et les échanges sont adossés à des actifs tangibles donc entièrement garantis", selon la directrice générale du FMI.

A noter que La crise de 2008 a résulté la faillite de plus de 1000 banques dont aucune n'est islamique. Et la question qui s'est posé : comment les banques islamiques ne se sont pas influencées par la crise ? La réponse est simple : le financement islamique est un financement des biens et services et non pas un financement de crédits.



L'innovation financière islamique : Solution éthique aux crises financières

التنمية
الطيبة

Tout pays, émergent qu'il soit ou en voie de développement, dispose des stratégies et politiques en termes d'innovation. Toutefois, une panoplie de pays en voie de développement, se retrouvent face à plusieurs difficultés pour l'instauration de stratégie d'innovation, mais, ils font preuve, tout de même, de leur forte volonté de relever le défi et surmonter les obstacles pouvant entraver leur bonne conduite dans le domaine.

L'innovation est depuis quelques années au centre d'intérêt des entreprises et des pays. Et les crises économiques actuelles n'ont pas pu arrêter cette résolution d'innover. Il demeure indispensable de continuer à créer de nouvelles choses même quand la conjoncture économique et financière est précaire. Ceci permettra de se différencier des concurrents.

Bref, l'innovation est l'outil miracle pour la création de la valeur et l'obtention de l'avantage concurrentiel.

1- Analyse terminologique de l'Innovation

L'innovation est l'action d'innover, c'est-à-dire d'introduire quelque chose de nouveau en terme d'usage, de coutume, de croyance, de système scientifique...

Les définitions attribuées au concept d'innovation issues de la littérature en sciences de gestion présentent la particularité de recourir souvent à la métaphore du jeu (LehmannOrtega et Moingeon, 2010). L'innovation stratégique se caractérise alors par une action dont l'effet est de renverser rapidement, significativement et durablement tout ou



partie des règles du jeu concurrentiel opérantes sur un marché (Roy, 2005). Ces règles peuvent être formelles ou informelles.



Formellement, elles se traduisent par un ensemble de lois et de règlements portés ou édictés par le régulateur. Au plan informel, elles prennent la forme de routines et de pratiques historiquement établies entre les entreprises. Par-delà les vertus pédagogiques de ces définitions imagées, cette présentation didactique permet surtout d'insister sur le caractère disruptif et brutal de l'innovation stratégique.

Ce type d'innovation ne vise rien de moins que la substitution d'un système par un autre au moyen d'une reconfiguration partielle ou totale des mécaniques concurrentielles existantes. Au regard des perturbations de marché causées par l'apparition d'une innovation stratégique, il apparaît intuitif de considérer qu'un certain nombre d'obstacles sont susceptibles de se dresser devant les entreprises porteuses de ce genre de bouleversement. Ces barrières à l'innovation stratégique peuvent d'abord être portées par le régulateur (Maegli et al., 2009). Le régulateur est dépositaire et garant du respect des règles du jeu concurrentiel. À condition d'en avoir la possibilité au regard des missions qui lui sont confiées, il peut donc adopter des mesures d'empêchement à l'égard des acteurs qui souhaitent transformer l'écosystème. Les obstacles peuvent également être érigés par les entreprises en situation de position dominante sur le marché (Tirole, 1988). Étant les principales bénéficiaires du fonctionnement en l'état du marché, ces entreprises leaders peuvent légitimement aspirer au statu quo et mettre en œuvre des stratégies visant l'inertie du marché. Enfin, il existe des configurations de marché où les intérêts mêlés des



différents acteurs rendent impossible l'émergence d'une innovation stratégique initiée par une seule entreprise.



2- Défis de la finance islamique en matière d'innovation

Pour plusieurs spécialistes de la finance islamique, et afin de garantir son essor et son développement, doit faire face à nombreux défis stratégiques :

Tout d'abord, veiller à maintenir à long terme la solidité des performances affichées par les banques islamiques durant ces dernières années de crise. Cette solidité peut être menacée par des fluctuations du marché pétrolier en phase d'euphorie ou toute régression du soutien systématique des gouvernements.

Les institutions financières islamiques sont aussi appelées à accroître leur part de marché au-delà des marchés domestiques, et par conséquent, faire face à une concurrence farouche et une compétitivité réelle avec les banques conventionnelles, loin de tout effet d'éviction d'ordre politique ou de référent religieux. Pour ce faire, les banques islamiques sont appelées à moderniser leur mode de gouvernance, leurs outils de gestions, leur stratégie...

Or, cette modernisation s'affronte à un véritable obstacle à contourner : c'est l'indépendance, la compétence technico-financières des Comités Fiqhiques et Charia Board et leur ouverture sur leur environnement (LABNIOURI, K. 2012).

En outre, la carence manifeste en ressources humaines formées et qualifiées et à double compétence chariatique et financière, la recherche et développement timide et ne permettant pas de proposer



suffisamment de produits sophistiqués et novateurs, ... constituent eux aussi des entraves à franchir par la finance islamique.



Pour de nombreux spécialistes de l'économie islamique, une ingénierie financière islamique moderne et créative, puisant dans les sources de la Charia, dans un esprit ouvert et épanoui, novateur et indépendant, serait de même à rendre cette jeune industrie plus compétitive et plus capable de faire face aux défis de la concurrence acharnée.

Grosso modo, l'usage de l'ingénierie financière islamique n'est pas un luxe, duquel peuvent s'en passer les institutions financières islamiques, ni un choix auquel elles peuvent renoncer mais une nécessité vitale qui s'impose afin d'assurer la solidité de leurs performances qui étonnent les observateurs.

L'affirmation de cette jeune industrie entant que niche viable à long terme, passe donc par l'offre à une large clientèle, jusqu'aujourd'hui servi par les banques conventionnelles et qui veulent rompre avec elles, de solution financière islamiques complètes, novatrices et modernes, capables de résoudre ses problèmes et de l'apporter des réponses convaincantes.

L'émergence d'une telle offre complète, novatrice et compétitive, ... dans un esprit chariatique novateur et indépendant, serait un indispensable outil pour accroître l'efficacité, la solidité des performances et la compétitivité des banques islamiques et asseoir et animer de véritables marchés de capitaux islamiques. Tous ces éléments rassemblés vont permettre de construire le business modèle, fiable, moderne, complet, global, universel, ... dont la finance



islamique si besoin aujourd'hui pour s'imposer comme une finance de premier choix.



3- Le rôle de l'innovation financière islamique dans l'apport des solutions aux crises financières

Contrairement à ce qu'avancent un nombre d'observateurs y compris la quasi majorité des juristes musulmans, les crises financières contemporaines ne sont pas uniquement et directement imputées à la nocivité de la finance conventionnelle, à ses produits dérivés complexes et leur impact sur la génération de bulles spéculatives et sur l'accélération des effets de contagion. En réalité, ces crises sont le résultat de la combinaison de plusieurs facteurs, notamment les insuffisances des mécanismes de gestion et de quantification des risques. La bulle spéculative touchant l'industrie des dérivés et née d'un phénomène d'imitation et de packaging à l'infini, dans lequel les banques conventionnelles se sont exposées à des risques excessifs, très largement supérieurs à leurs engagements nominaux (LABNIOURI K. 2012).

Les banques conventionnelles ne peuvent se passer de l'innovation, vue ses apports en matière de gestion de risques, en cherchant à revoir leur modèle de gestion de risque et à doser de manière plus rationnelle l'usage des produits dérivés.

En finance islamique l'innovation devrait être orientée non pas pour islamiser les produits conventionnels mais pour donner une réponse alternative et universelle à des besoins économiques et financiers exprimés par les opérateurs de divers horizons (EL HAOUZANI, Y. 2011).



L'auteur cite les axes sur lesquels l'innovation doit concentrer ses efforts. Ainsi, l'amélioration de marque, les produits et les standards en matière de gestion bancaire, de risque et autres, le marché des capitaux islamiques sont à prioriser.

La finance islamique cherche alors de devenir plus attractive et de confirmer son rôle entant qu'une finance au service de l'économie réelle. Les innovations devraient être davantage axées sur les produits bancaires et sur le mode de gouvernance de l'ensemble du système financier islamique, ajoute le même auteur.

Selon certains spécialistes, le risque majeur de l'innovation en ingénierie financière islamique est qu'elle soit imitatrice et non créatrice et autonome. Ce qui va entraîner la perte de l'avantage naturel que constitue leur spécialisation affinitaire et leur caractère différentiant, et impacter par conséquent sensiblement la clientèle sensible qui pourrait se rabattre sur les banques conventionnelles en cas de dégradation de la spécificité religieuse des services fournis par les institutions financières islamiques (LABNIOURI K. 2012).

III- La place de l'innovation financière islamique dans le contexte marocain

1- Diagnostic de l'innovation au Maroc

Le Maroc, un pays en voie de développement s'est inscrit fortement dans cette perspective d'innovation et déploie de nombreux efforts afin la promouvoir dans le secteurs privé et public.

Les orientations politiquesannoncentformellement leur conscience de la portée de l'innovation et la transcrivent dans les objectifscapitaux pour confronter les défis du 3^{ème} millénaire.

Forces	Faiblesses
-Plans sectoriels clairs (visibilité claire)	-Dispersion des moyens
-Infrastructures technologiques	-Gouvernance
-Capitalisation sur l'expérience acquise	-Mesure des résultats
-Qualité des compétences universitaires	-Valorisation de la recherche
-Protection de la propriété intellectuelle	-Taux d'encadrement dans le tissu industriel
	-Culture de l'innovation
	-Environnement de l'innovation
Opportunités	Menaces
-Budgets alloués en croissance	-Impact global de la crise financière
-Mondialisation de la R&D	-Compétition forte des pays émergents
-Qualité du secteur financier	-Relève des compétences en recherche
-Possibilité offertes par la collaboration internationale (statut avancé)	-Pérennité des ressources

Depuis l'indépendance du Maroc, la recherche s'est institutionnalisée et professionnalisée, mais elle ne s'intègre pas dans un « système d'innovation » combinant science et technologie, capable de faire progresser le secteur économique par un flux continu d'inventions et d'innovations. Le Royaume exprime, aujourd'hui, son ambition de rattraper son retard et de faire de l'innovation un axe stratégique de développement et de renforcement de sa position compétitive. Pour ce faire, il a mis en place une stratégie dénommée Maroc innovation dont les principaux objectifs sont :

- Faire de l'innovation un facteur clé de compétitivité ;
- Faire du Maroc un pays producteur de technologies ;
- Exploiter les capacités R&D des universités marocaines ;



Faire du Maroc une place attractive pour les talents et les projets



R&D ;

- Diffuser une culture pour l'innovation et de l'entrepreneuriat.

En termes quantitatif, nous aurons :

Nombre de brevets marocains par an à partir de 2014	1000
Nombre de start-up innovantes par an à l'horizon 2014	200

L'innovation et le développement technologique sont des enjeux clés pour la compétitivité des entreprises. Pour le Maroc, il s'agit de construire, dès aujourd'hui, un écosystème adéquat incluant les entreprises innovantes, les porteurs de projets, les universités, les organismes de capital-risque et les pôles de développement technologiques.

L'objectif à moyen terme est de positionner le Maroc dans le club des pays producteurs de technologies, de permettre l'épanouissement d'une économie à forte valeur ajoutée mais aussi de renforcer l'image du Maroc au niveau international et son attractivité pour les investissements, en conséquence. A plus long terme, il s'agit de préparer, dès maintenant, des relais de croissance qui deviendront vitaux pour notre économie

L'avènement de la finance islamique au Maroc va, certainement, bénéficier de cette conjoncture favorable conjuguée avec les apports très bénéfiques de cette jeune industrie qui, elle aussi, est appelée à faire de l'innovation un vecteur de croissance pour surmonter les défis



et confronter une concurrence sans aucun doute acharnée. En un mot les ingénieurs financiers islamiques sont appelés à faire énormément d'efforts d'innovation pour créer leurs propres instruments en puisant dans l'immensité du "Fiqh Al Mouâamalât", plutôt que de répliquer et remodeler l'offre conventionnelle selon les principes du droit commercial islamiques.

2-Perspectives de lancement des banques participatives au Maroc

Dans la perspective du lancement des banques participatives au Maroc, et au-delà de l'argument religieux, plusieurs perspectives peuvent être formulées pour assurer les conditions de développement de ce secteur et en particulier :

- neutraliser toutes les frictions d'ordre fiscal (traitement fiscal spécifique des revenus locatifs et des plus-values de cessions de biens, des frais d'enregistrement et de conservation relatifs aux contrats participatifs afin d'éviter toute double imposition), comptable (référentiel non adapté appelant une mise à jour), legal (référentiel non adapté appelant une mise à jour), opérationnel, administratif... pouvant handicaper la compétitivité de l'offre des produits participatifs ;
- cibler les zones rurales et peuplées pour améliorer le taux de bancarisation mais aussi pour offrir des possibilités de financement au secteur agricole ;
- cibler les PME voire les TPME ayant des difficultés d'accès au financement conventionnel ;



décliner la loi en décrets d'application, directive et circulaire de Bank Al-Maghrib devrait favoriser les activités d'intermédiation financière mais aussi celle liées à l'investissement

- concevoir et réaliser des campagnes de communication expliquant les spécificités, les finalités et l'étendue des activités des banques participatives ;
- adapter les dispositions légales relatives à l'introduction de la finance participative dans les secteurs de l'assurance et des marchés de capitaux pour favoriser l'émergence d'un système financier participatif intégré ;
- former des ressources humaines de qualité et en nombre suffisant.

3- Enjeux du lancement des banques participatives au Maroc

Les enjeux majeurs peuvent être classés en deux principaux types : exogènes et endogènes. Les premiers sont relatifs à l'attrait de capitaux étrangers notamment des pays du Golfe, de l'Asie et des Marocains Résidents à l'Etranger (plus de 7 Mds de dollars en 2013), ce qui permettrait de diversifier les sources de financement. En effet, le Maroc se positionne comme centre financier dans la région et souhaite exploiter son positionnement en développant une offre financière alternative dans la perspective du lancement de Casablanca Finance City (CFC) en tant que hub financier et économique régional. L'objectif étant l'attrait de capitaux et d'investisseurs étrangers en particulier des pays du Golfe qui disposent d'excédents très importants à la recherche d'opportunités de placement en dehors des pays touchés par le Printemps arabe et des places financières



internationales à cause de la récente crise. Pour ces raisons, le Maroc constitue l'un des marchés prometteurs pour ces pays.



Les seconds facteurs, d'ordre endogène tiennent essentiellement en :

- l'ambition d'élargir la mobilisation de l'épargne et le financement de l'économie ;
- l'ambition de proposer aux entreprises marocaines, notamment les PME voire les TPE, qui représentent plus de 90 % du tissu économique national et près de 50 % des emplois (Source, Haut-Commissariat au Plan), des moyens de financement novateurs et adaptés à leurs besoins qui ne sont pas spécialement offerts par les produits conventionnels ;
- l'existence d'une frange de la population marocaine dont les convictions les orienteraient vers des banques dont les pratiques sont en phase avec leurs principes et croyances ;
- l'existence d'un secteur informel qui peut constituer un gisement important de futurs dépôts dans les banques notamment participatives dans le cadre de la politique d'inclusion financière. Selon une étude en 2007 du Haut-Commissariat au Plan, le secteur informel au Maroc représenterait 14,3 % du PIB, avec un chiffre d'affaires de 279,9 milliards de dirhams et 2,216 millions d'emplois. Il est à noter que le PIB, en 2013, était de l'ordre de 105,5 milliards de dollars.

En guise de conclusion, l'innovation financière islamique se présente aujourd'hui un levier efficace pour faire face aux crises financières internationales. Les banques islamiques sont appelées à offrir des instruments innovants, des produits et services modernisés en puisant leurs fondements de la charia et surtout pas calquer les offres conventionnelles et les rénover selon les bases de droit islamique.

Conscient que le développement national ne peut se garantir qu'à travers des stratégies d'innovation, le Maroc s'apprête à accueillir en 2016 les banques participatives qui constitueront une véritable source de financement pour les marocains qui ont tant attendus cet avènement.

Néanmoins, la formalité préalable devant toute institution financière islamique (IFI) qui va s'introduire sur le marché marocain, afin de développer un portefeuille commercial conséquent et d'attirer un maximum de clientèle délaissée avec le système conventionnel est de proposer des solutions financières à la fois conformes à la charia, modernes, novatrices et autonomes. Mieux encore, l'ingénierie financière ne demeure plus un luxe duquel les banques participatives peuvent s'en passer, mais, il constitue une nécessité inévitable pour l'atteinte des objectifs ultimes du pays.

الوقف النقدي ما كان معروفا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبدأ تطبيقه منذ القرن الثاني الهجري في عهد الإمام الزهري (ت 124 هـ) . وهو أول من أفتى بوقف الدينار والدرهم لبناء المرافق العامة والوسائل التربوية للمسلمين. وفي القرن الخامس عشر من الهجرة اشتهر الوقف النقدي في المجتمع التركي.

إذا أطلق الوقف النقدي ففي العادة يرجع إلى إيداع النقود في المؤسسات المالية كالبنوك حيث استثمر أموال الوقف في الأعمال الرباحة ويصرف الربح إلى المجالات الخيرية والدينية .

وفي القرن العشرين ظهرت الاقتراحات لتطبيق الاقتصاد الإسلامي وبرزت المؤسسات المالية الإسلامية كالبنوك الإسلامية والتأمين الإسلامي وأسواق رأس المال الإسلامية والمؤسسات الزكوية والمؤسسات الوقفية ومؤسسات الادخار للحج وما إلى ذلك . صارت المؤسسات المالية الإسلامية مشهورة في العالم الإسلامي وغيره .

في هذه المرحلة ظهرت آراء العلماء لتكوين الوقف النقدي أساسا لبناء اقتصاد الأمة . تناقلت هذه الاقتراحات من إحدى المؤتمرات إلى الأخرى وترعرعت في العالم الإسلامي كشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا حيث بدؤوا بطرق مختلفة . في إندونيسيا أصدر القانون رقم 41 عام 2004 عن الوقف وأفتى مجلس العلماء الإندونيسي بجواز الوقف النقدي (11 مايو 2002) .

الوقف النقدي هو وقف قام به شخص أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسة على صورة النقود . وداخل في مفهوم النقود الأوراق المالية. ويجوز صرف أموال الوقف للمجالات الخيرية الجائزة شرعا فحسب ، ولا يجوز بيعها ولا هبتها ولا إرثها .

هناك بعض الآراء داعمت جواز الوقف النقدي وهي :

الأول : رأي الإمام الزهري (ت 124 هـ) على جواز وقف الدينار حيث جعل الدينار رأس المال الاستثماري وصرف ريعه إلى الموقوف عليه (أبو سعود محمد ، رسالة في جواز وقف النقود [بيروت : دار ابن حزم ، 1997] ص 20 - 21) .

الثاني : المتقدمون من المذهب الحنفي أجازوا وقف الدينار والدرهم من المستثبات **بدليل** استحسان **بالعرف** لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح (وهبة زهيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، [دمشق : دار الفكر ، 1985 ، جزء 8 ، ص 162] .)

الثالث : رأي بعض العلماء من المذهب الشافعي . روى أبو ثور عن الإمام الشافعي جواز وقف الدينار والدرهم (الماوردي ، الحاوي الكبير ، تحقيق د. محمود مطرجي [بيروت : دار الفكر ، 1994 ، جزء 9 ، ص 379])

حكم الوقف النقدي

ما حكم الوقف النقدي؟ مع ذكر الأدلة في حالة الجواز أو المنع؟ وذكر أقوال الفقهاء -رحمهم الله تعالى-. وجزاكم الله خيراً

الجواب

وقف النقود لا يصح عند جمهور أهل العلم؛ لأنها لا ينتفع بها إلا بإتلافها وذهابها، وروى ابن عمر رضي الله عنهما- أن عمر رضي الله عنه- أصاب أرضاً بخيبر فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم- يستأمره فيها، فقال له: "إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها قال: فتصدق بها عمر - رضي الله عنه-: " أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث" متفق عليه عند البخاري (2737)، ومسلم (1632)

وروى عن بعض أصحاب زُفر أنه يجوز وقف الدراهم، وقد شاع في الدولة العثمانية وقف النقود حتى صار هو غالب مجمل الأوقاف، وانهار بسبب التضخم الذي انتشر في العالم بعد تدفق الذهب من القارة الأمريكية، مما أدى إلى تدهور القوة الشرائية للأوقاف النقدية. وحيث إن معنى الوقف هو تحبيس الأصل، وهذا لا يتحقق في النقود فإنه لا يظهر لي صحة وقف النقود، والله أعلم

1 . إن كثرة الأسئلة حول العملة الرقمية (إلكترونية) "البتكوين"، مع ضبابية التصور انطلاقاً من قصور المعلومات المتاحة في بعض الجوانب، قد حد من قيام أهل الاختصاص بإبداء الرأي الشرعي تجاه إنتاج عملة البتكوين، أو التعامل والمتاجرة بها. وما قيل في هذا الموضوع لم يكن كافياً، وهو يندرج في محاولات الاستكشاف والتصور. وهذا المقال ربما يعد مرحلة متقدمة غير مسبوقة في تناول هذه النازلة من الناحية الشرعية.

2 . سأقوم هنا بمحاولة أولية لتأسيس مناقشة علمية لهذا الموضوع. مع التأكيد بأن هذا الموضوع من النوازل المعاصرة، وهو يشبه إلى حد كبير نازلة النقود الورقية الائتمانية غير المغطاة بالذهب والفضة والتي تكتسب صلاحيتها من الثقة بمصدرها وهو السلطة السيادية في كل بلد. وتخضع قيمتها للتغير بناء على الميزان التجاري للدولة، أي الصادرات والواردات بالدرجة الأولى ثم تدخل المضاربات والمقامرات في أسواق العملات كمؤثر رئيس في استقرار أو تذبذب قيمة العملة في مواجهة العملات الأخرى.

3 . وطبقاً للمعلومات المتاحة هناك ثلاثة جوانب تتعلق بالبتكوين، الأول: الإنتاج، والثاني: التعامل والمتاجرة بعملة البتكوين، والثالث: الدخول كمستثمر في شبكة المنتجين، وسأتناول الأول والثاني، أما الثالث فسأتجنبه لأنه لا يتسم بالعموم بالمقارنة بالجانبين الأول والثاني، ولأنه أشبه بآليات التسويق الشبكي التي عمت الفتاوى بالتحذير منه.

4 . إنتاج العملة الرقمية البتكوين: من المهم ابتداءً أن نفرق بين البتكوين كعملة رقمية، وبين إمكانية تحويل أي عملة حقيقية إلى عملة رقمية أو إلكترونية. وسأعلق على الجانب الثاني ثم أعود للأول لأنه هو المقصود

تحويل أي عملة إلى عملة رقمية : من الممكن تحويل العملة الحقيقية إلى عملة رقمية أو إلكترونية أو لنقل : تشفير العملة الحقيقية؛ بغرض البحث عن وسيلة أكثر سرعة وأماناً للتحويلات والمتاجرة بالعملات وربما غسيل الأموال .لأنه في العملة الرقمية هذه يتم تخطي حواجز الرقابة على العملات في الدول.

5 . هذا بغض النظر عن الهدف منه لا جديد فيه من حيث الحكم الشرعي؛ لأن مجرد التعبير عن العملة الحقيقية بأي شكل من الأشكال لا يغير من حقيقة العملة وهي أنها دولار

6 . سيبقى الأمر معقولاً ومقبولاً ولا يمثل تغييراً جوهرياً ما دام أنه بالإمكان العودة إلى العملة الأصلية الحقيقية عن طريق إلغاء التشفير. هذا الأمر نشاهد مثيلاً له في الشكل من خلال استخدام بطاقة الصراف أو التحويلات البنكية أو بطاقات الائتمان مسبقة الدفع، مع فارق مهم وهو أن هذه الوسائل تتعامل بوحدة العملة الحقيقية نفسها، بينما العملة الرقمية التي نحن بصددتها تعبر عن تلك العملة باسم جديد ومعادل جديد. هذا الأمر قد يوصلنا إلى البنكوين في حال تم تحويل العملة الحقيقية إلى عملة البنكوين محل البحث من خلال الصرف أو المبادلة وهذا سأبينه فيما يلي

7 . البنكوين كعملة رقمية: هناك جانبان كما قلت في المقدمة سأتناولهما: الأول: إنتاج العملة، والثاني: التعامل بها وقبولها في التداول، ويبدو لي أن الثاني أسهل بكثير من الأول. وسأبدأ بالأول.

8 . إنتاج العملة الرقمية البنكوين: يقصد بإنتاج العملة إصدار العملة، ويوازيها سك العملة كما هو الحال في طباعة الدولار أو نحوه من السلطة السيادية في الدولة، غير أن البنكوين ليس هناك جهة سيادية تصدره، وإنما طبقاً للمعلومات المتاحة كل أحد يستطيع إصدار عملة بنكوين، من خلال عملية تسمى التعدين أو التنقيب على مواقع أنترنت متخصصة، ويتم ذلك باستخدام برنامج إلكتروني يقولون أن يتطلب جهاز كمبيوتر ذي قدرات عالية، تنتهي عملية التعامل مع البرنامج بإنتاج عدد معين من وحدات العملة الرقمية البنكوين، وهكذا فإن كل أحد يستطيع التعامل مع البرنامج وإصدار عملة بنكوين تكون في حسابه على الشبكة العنكبوتية.

9 . عملية الإصدار هذه تمثل فرقاً جوهرياً بين إصدار العملة السيادية وعملة البنكوين، لا توجد جهة محددة ضامنة لهذا الإصدار بل ينتاب هذا الأمر الغموض، وهناك معلومات تؤكد احتمال تبخر هذه العملة إلكترونياً من حساب الشخص الإلكتروني على الأنترنت، وفي ظل عدم وجود جهة ضامنة فإنه لا أحد يمكن مطالبته بالتعويض .

10 . قد يقال: إن البنوك التجارية وهي جهة خاصة تقوم بإصدار النقود الائتمانية بشكل مضاعف عن النقود الأولية الحقيقية التي تودع لديها، وذلك من خلال منح التمويلات بحدود أعلى بكثير مما لديها من ودائع؛ ولكن الفرق بين البنكوين ونقود البنوك التجارية



(والمعروف باسم خلق النقود) هو أن البنوك التجارية تقوم بهذا مع ضمان أصل الودائع الجارية، وكذلك برقابة من السلطة الإشرافية السيادية، بينما في البتكوين لا يوجد هذا الأمران. سأتابع في الجانب الثاني وأوّل الرؤية الشرعية لجانب الإصدار، لأن استكمال التصور والرؤية الاقتصادية سوف يساهم في تسهيل النظر الشرعي.

11 . التعامل بالبتكوين كعملة منافسة لل عملات الحقيقية: إلى حد الآن تم إصدار العملة الرقمية البتكوين، مع نقاط غموض واضحة تجاه الجهة الضامنة لهذه العملة أو الجهة السيادية التي تمنحها الثقة. الهدف الحقيقي من إصدار البتكوين هو منافسة العملات الأخرى ومزاحمتها على صعيد شراء السلع والخدمات، أو حتى المضاربات بالعملات، وبالفعل تم خروج البتكوين لتكون عملة مقبولة في آلاف المحلات حول العالم، كما تم قبولها كعملة موازية للعملات الأخرى بحيث يمكن مبادلتها بالدولار أو اليورو وفق أسعار صرف متقلبة حتى في وول ستريت كما هو الحال في أي عملة أخرى

12 . إن خروج العملة من مصدرها (المنتج) إلى صاحب المطعم، أو مالك الدولار أو الجنيه الإسترليني قد نقل العملة من مرحلة الإصدار -الذي هو محل غموض بالمقارنة بالعملات السيادية- إلى مرحلة تشكيل عرف عام للقبول بالعملية كأداة وفاء بالالتزامات وكوسيط في المبادلات التجارية أو كمخزن للقيمة أو الثروة، وهذه هي الوظائف الرئيسة لأي عملة. هنا لو غضضنا الطرف عن ملاسبات الإصدار أصبحنا أمام عملة جديدة تماثل العملات الأخرى في خصائصها الأصلية وتزيد عنها في السهولة والأمان مع ملاحظة المخاطر التي تحدثنا عنها.

13 . الرؤية الشرعية لمرحلة الإصدار: يلاحظ أن إصدار البتكوين يخالف التصور المبدئي لإصدار أي عملة، لجهالة الجهة المصدرة، ولأن الحصول عليه تم بدون مقابل، ولأن المنتجين له - وهم مجهولون- سيحصلون على مزايا كبيرة تتمثل في مبادلة هذه الأرقام بسلع و عملات أخرى ويحققون الثراء الكبير من وراء ذلك على حساب المجتمع ممثلاً في سلطته السيادية بمزايا إصدار العملة. وهذا أحد المحاور المهمة للمناقشة الشرعية لمرحلة الإصدار، غير أن مرحلة الإصدار ستصبح عما قريب مرحلة تاريخية وليس لها وجود وستبقى العملة في التداول متاحة كأى عملة أخرى، وسيبقى السؤال قائماً من هي الجهة المصدرة؟ وبأي حق حصلت على تلك العوائد الضخمة من ذلك الإصدار؟ هل هي حكومية عالمية غير

مفصح عنها ومن ثم لها حق الإصدار؟ قد يكون هذا الافتراض مفتاحًا لتسهيل النظر الشرعي ومن ثم التجاوز عن مرحلة الإصدار. ومع انتشار تداول العملة سيتلاشى الحديث عن مرحلة الإصدار لأن العملة ستصبح واقعًا كما ذكرنا في التعاملات وتحت سمع العالم وبصره.

14 . الرؤية الشرعية لمرحلة ما بعد الإصدار (التداول والوفاء والادخار): بدأ تشكيل العرف العام بقبول هذه العملة في الأسواق جميعًا وتحت مرأى المشرعين، بل ووجدت أماكن صرف للبنكويين مقابل العملات الأخرى، وهذا سيدعم النظر إلى هذه العملة كباقي العملات تمامًا من حيث أحكام الصرف والربا وذلك بوجود التماثل والتساوي في حال اتحاد الصنف، والتقابض الحكمي في حال اختلاف الصنف كمبادلة الدولار بالبنكويين وعدم جواز إقراضها بفائدة .

15 . قد يستشهد البعض لوجود العرف العام بقبول البنكويين، بمسألة ذكرها الإمام مالك بأنه لو تعارف الناس على جلود الإبل كنقود، فإنه يجري فيها الربا، ولكن واقع الحال أن هذا مختلف لأن سك العملة من جلود الإبل هو مقابل للذهب والفضة فكل ذلك سلعة في ذاته، خلافًا للنقود الورقية الحالية فهي ليست سلعة في ذاتها وإنما مجرد ورقة، وكذلك البنكويين هي مجرد رقم، ولذلك ألمحت إلى إشكالية مرحلة الإصدار. لو كان البنكويين عبارة عن سلعة في ذاتها لشابهت الذهب أو الفضة أو جلود الإبل، فهي ذات قيمة في ذاتها، أما كونها مجرد رقم فإنها تشابه النقود الورقية الحالية فهي مجرد ورقة؛ لكن الاختلاف هو أن النقود الورقية اكتسبت الثقة بالقرار السيادي ولن تفقدها مطلقًا إلا بالقرار السيادي أو إلغاء السيادة، بينما البنكويين اكتسبت الثقة تدريجياً بدون قرار سيادي وإنما بالوجود في الواقع.

16 . لم يكن ما سبق فتوى، وإنما نافذة لتحفيز الدراسات الفقهية لهذه النازلة المهمة، وكان التطويل بالقدر السابق ضرورياً ولم أفضل التجزئة على مقالين حتى يبقى الموضوع من الناحية الأولية برمته في مكان واحد ويتيح البناء عليه من قبل الباحثين وأهل الاختصاص.



النسخة الفرنسية للمعايير الشرعية الدولية الصادرة عن الأيوبي

تم على بركة الله إصدار النسخة الفرنسية للمعايير الشرعية الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوبي بالاشتراك مع مركز الامتثال للمالية الإسلامية و الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي و بهذه المناسبة تم تنظيم أمسية احتفالية يوم 26 ماي 2017 بحضور معالي وزير الشؤون الدينية التونسي السيد أحمد عطوم و ممثلة عن البنك المركزي السيدة نادية قمحة .



المؤتمر الدولي الأول لإدارة الحلال

سيُعقد المؤتمر الدولي الأول لإدارة الحلال (إهمك)، الذي تنظمه كلية الاقتصاد والمحاسبة (قيم)، أوسيم بالتعاون مع جامعة سيجونغ، كوريا الجنوبية في جامعة سيجونغ، كوريا الجنوبية يومي 17 و 18 أغسطس 2017. وهي تسعى إلى توفير ومنصة للباحثين والعلماء الأكاديميين لتقديم ومناقشة قضايا البحوث الحلال الأخيرة، والتنمية، والنتائج.

أهداف المؤتمر

- توفير منصة للأكاديميين والجهات الفاعلة في الصناعة لمناقشة والتعاون في استكشاف الفرص لصناعة الحلال.
- تبادل المعلومات حول نتائج البحوث المعاصرة والمدخلات الحالية القيمة في تحسين السياسات والاستراتيجيات القائمة، وخطة عمل قابلة للتنفيذ لزيادة تطوير صناعة الحلال.
- تبادل الأعمال البحثية الحالية، وتحديد الثغرات للبحوث المستقبلية وخاصة في مجال صناعة ودية الحلال.